



شادي الحزيم
للمحاماة والاستشارات القانونية

مكتب المحامي شادي بن عافت الحزيم للمحاماة والاستشارات القانونية

رؤيتنا:

الريادة المحلية والإقليمية، من خلال توفير بنية قانونية صلبة ومستدامة
تقوم عليها التعاملات والعلاقات بمختلف أشكالها وأطرافها. وان نكون
ضمن أفضل عشرة مكاتب محاماة على مستوى الشرق الأوسط بحلول
2030

رسالتنا:

تقديم العناية القانونية الفائقة،
والحفاظ على المكتسبات والحقوق بحلول قانونية تتكامل بها المعرفة مع
الخبرة.

قيمنا

تعظيم حقوق العميل، بالممارسة الفاعلة للأدوات المهنية التي نمتلكها.

.. من نحن ..

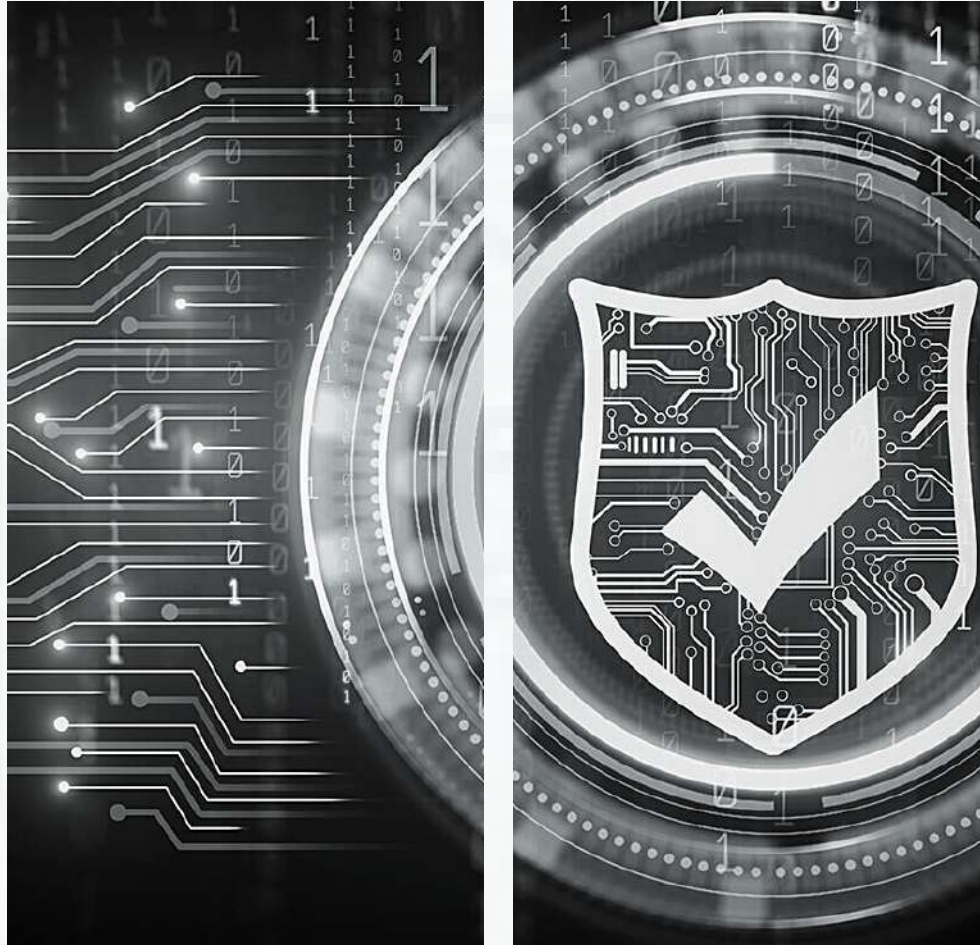
إن مكتب شادي الحزيم للمحاماة والاستشارات القانونية "المكتب" منشأة قانونية مقيدة لدى الهيئة السعودية للمحامين، ومرخصة من قبل وزارة العدل السعودية، ويعد واحداً من مكاتب المحاماة السعودية التي حققت نمواً متسارعاً في المملكة العربية السعودية، يتميز بالعمل على مواكبة التحديثات المطردة في مختلف الأنظمة، وتكييفها بتركيز شديد. نحن نؤمن بأن ما يجعلنا من أكثر مكاتب المحاماة السعودية احترافاً هي قاعدة عملائنا، والتفويضات التي نفوز بها، وخبرتنا في المجال القانوني، بالإضافة إلى سمعتنا في استخدام رأس مالنا الفكري للحفاظ على حقوق عملائنا. وبوضع ذلك نصب عينيه، قام المحامي شادي بن عافت الحزيم بتسخير كامل خبرته في تكريس جهوده نحو إيجاد قاعدة صلبة قامت عليها ركائز الثقة ما بينه وبين عملائه. إن "المكتب" له ممارسات رائدة في المجالات التي يتطلبها العميل، ونؤمن بقدراتنا على إضافة الفوائد المرجوة من التعاون وتحقيق كامل تطلعات العميل، مستندين في ذلك على عدة عناصر يأتي في مقدمتها تحديد الإطار الموضوعي لمحل الاستشارة، وتحليل مركز العميل القانوني، من خلال سرد الأسئلة الواقعية والافتراضية وترتيب الإجابات، والوصول ختاماً إلى أفضل النتائج ببيان حقوق وواجبات العميل ومساندته في اتخاذ القرارات الصائبة وسبل تنفيذها من خلال خدماتنا وأدواتنا المبتكرة الموضحة في قائمة الخدمات.

إن عمل المحامي شادي بن عافت الحزيم في الموانئ السعودية "سابقاً" خلال الفترة 2001-2015 منحه الخبرة اللازمة للتعامل مع مختلف القضايا لتنوع أنشطة الموانئ ، وخصوصاً ما يتعلق منها بالقانون البحري واللوائح التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة ، إضافة إلى الممارسة الفاعلة لأدوات القانون الإداري وتمرسه في إعداد وصياغة العقود والاتفاقات ومراجعتها وفقاً لذلك.

نحن قانون الإرضاء



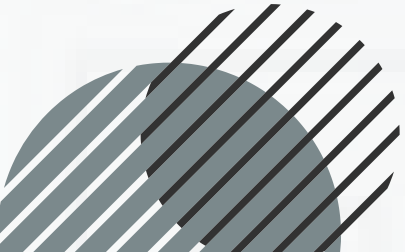
مفهومنا للحماية المستدامة يستند على:



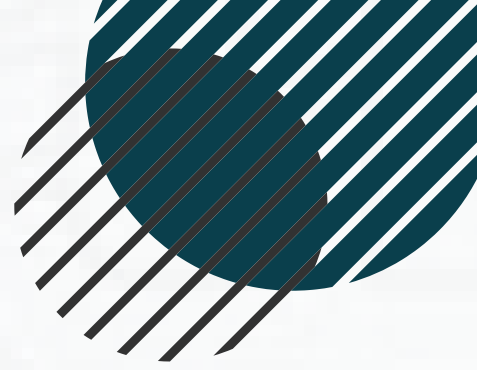
- الخبرة الواسعة للمحامي شادي بن عافت الحزيم في الموائء والتشريعات البحرية والتجارية بالإضافة إلى فهمه العميق للقانون الإداري وقضايا التعويضات.
 - تميزنا في صياغة اللوائح والتشريعات والادلة الإجرائية.
 - متابعتنا الدائمة للتدريثات المتعاقبة للأنظمة واللوائح.
 - إدراكنا للخصائص المتعددة التي منحها المنظم لأطراف العلاقة التعاقدية في كيفية إدارة العملية القضائية فيما بينهم.
 - الفهم العميق لمتطلبات العمل التجاري وفق أجود الممارسات.
 - المهنية والتفرغ التام واحترافية العمل القانوني.
 - الإلمام التام بـ:
 - ارتباط العديد من الأنظمة واللوائح بالاتفاقات الدولية. مثل النظام البحري التجاري ولوائحه التنفيذية.
 - القواعد التطبيقية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد ولوائحه التنفيذية وما تبعه من نماذج عقود واتفاقات إطارية. وشموله للتدعيم كأحد خيارات التقاضي.
- من هذا المنطلق**

- 1- حماية الحقوق والمزايا الخاصة بالعميل ضد أي طرف آخر.
- 2- تمثيل العميل أمام الجهات القضائية والحكومية والخاصة.
- 3- التأكيد على المزايا والتعويضات المحتملة.
- 4- إدارة الشؤون القانونية الخاصة بالعميل.

فان "المكتب" يتشرف بتقديم كامل الخدمات القانونية، وفق منهجية مؤسسة بالشكل المهني العلمي المطلوب، وتقديمها وفقاً للأنظمة المرعية بالمملكة العربية السعودية، مستعينين في ذلك بـ فهمنا لاحتياجات العميل، عبر أربعة محاور رئيسة هي:



خدماتنا



تأسيس
الكيانات

صياغة
العقود
والاتفاقيات

الوساطة
والتوفيق

الاستشارات
القانونية

المحاماة

التراخيص
والتصنيف

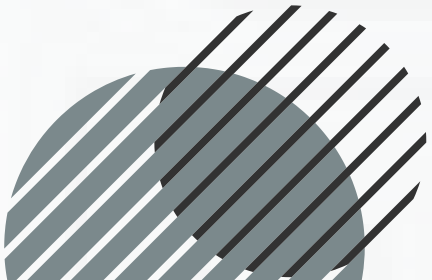
الامتياز
التجاري

المساندة
القانونية

تحصيل
الديون

صياغة
اللوائح
والتشريعات

التحكيم



ممارساتنا



التمثيل القانوني

- المرافعة والمدافعة
- الصلح والوساطة
- توفير الحماية الوقائية

العلاقات العمالية

- صياغة عقود العمل
- استشارات التوظيف
- القضايا العمالية

المساندة القانونية

- تقديم الاستشارات
- حضور الاجتماعات
- الملازمة الوقائية

اللوائح والتشريعات

- صياغة التنظيمات والتشريعات
- صياغة اللوائح الداخلية
- مراجعة ومواءمة الأدلة والإجراءات
- إعداد وصياغة خطط التحول التنظيمي

الثقافة القانونية

- التوعية القانونية
- إمداد العميل بالتحديثات القانونية
- اقتراح الإجراءات الموازية لها

الشركات

- عقود التأسيس وقرارات الشركاء
- حوكمة
- أمانة سر مجالس الإدارات

التحرير والصياغة

- صياغة العقود والاتفاقات
- مذكرات التفاهم
- الوكالات التجارية والفرنشايز

إمساك المستندات

- إمساك ومتابعة سجلات العميل
- التعديل والتجديد والتحديث
- إدارة الشؤون القانونية

المحاماة

إن محامينا في المكتب يُولون جُل اهتمامهم للقضايا الموكلة إليهم ويدرسونها بطريقة مستوفية واقعاً وقانوناً للوصول إلى الحق ووصول الحق إلى أهله. ويقوم المكتب بالحضور عن الموكلين أمام المحاكم وهيئات التحكيم والجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي والإداري ودوائر الشرطة والدفاع عن الموكلين في الدعاوى التي ترفع منهم أو عليهم والقيام بأعمال المرافعات والإجراءات القضائية المتصلة بذلك. كما يقوم المكتب بعمل جميع إجراءات الطعن في الأحكام من خلال المعارضة والاستئناف والنقض والتماس إعادة النظر في جميع الأحكام المدنية والجنائية والشرعية والإدارية وتنفيذ الأحكام القضائية والاستعلام عن القضايا. وبإيجاز، فإن المكتب يقوم بكافة أعمال المحاماة في كافة فروع العمل القانوني، ومن ذلك على سبيل المثال:



القضايا الطبية



القضايا الجمركية



القضايا الجنائية



قضايا الإفلاس



القضايا التجارية



القضايا الإدارية



القضايا البحرية



القضايا الضريبية



القضايا المعلوماتية



القضايا التأمينية



القضايا المصرفية

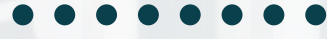


القضايا العقارية



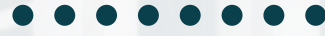
القضايا العمالية

الاستشارات القانونية



إن الاستشارة القانونية من أفضل الحلول الوقائية، فعند طلب استشارة قانونية يمكننا هذا الاجراء من الحصول على المعلومة او المعرفة القانونية التي توضح حقوقنا وكيفية الحصول عليها او استرجاعها في حالة فقدانها بطريقة قانونية سليمة. فالاستشارة القانونية توضح الطريق وتمهدنا قصد الحصول على الحق المسلوب او إثباته. يقوم مكتبنا بتقديم المشورة القانونية بحرفية متناهية مستنداً في ذلك على عدة عناصر يأتي في مقدمتها تحديد الإطار الموضوعي لمحل الاستشارة وتحليل مركز العميل القانوني من خلال سرد الأسئلة الواقعية والافتراضية وترتيب الإجابات والوصول ختاماً إلى أفضل النتائج ببيان حقوق وواجبات العميل ومساندته في اتخاذه للقرارات الصائبة وسبل تنفيذها.

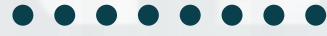
الوساطة والتوفيق



الوساطة هي إحدى الوسائل البديلة للتقاضي، وفيها يقوم شخص محايد (وسيط) بمساعدة أطراف النزاع في سعيهم للوصول إلى تسوية ودية وسريعة للنزاع القائم بينهم، وذلك توفيراً للوقت والمال والجهد، دون إخلال بحق الأطراف في اللجوء إلى القضاء. فإن كانت الغاية من اللجوء إلى الوساطة هي ضمان الوصول لحل سريع نابع من أطراف النزاع يحقق مصالحهم ويناك بهم عن بلوغ مرحلة التقاضي بما تمثله من إجراءات معقدة وطويلة يصعب التنبؤ بنتيجتها، فإن الحاجة لتنظيم إجراءات الوساطة تظل دائماً من الأولويات التي تكفل تحقيق التوازن بين حقوق أطرافها والتزاماتهم تحقيقاً للأهداف المرجوة منها، ومن هنا فإن مكتب المحامي شادي بن عافت الحزيم للمحاماة والاستشارات القانونية يعي تماماً أهمية تنظيم إجراءات الوساطة والتزامات جميع المشاركين فيها بقواعدها وفقاً لأعلى معايير العدالة. كما أن المكتب يلتزم بتمثيل عملائه في الوساطة أيضاً، متخذاً من المصلحة المثلى للعميل خارطة طريق توصله إلى أفضل النتائج.

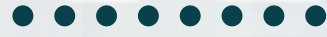


صياغة العقود والاتفاقات



إن التسارع الذي تشهده الساحة التجارية والاستثمارية وتطور أدواتها يستلزم الإلمام بكامل تفاصيل التعاملات التي تحكمها. ولذا بات لزاماً على كل حريص أن يضمن سلامة موقفه في الاتفاقات التي يبرمها مع أي طرف آخر. وذلك لأن صياغة العقود القانونية تحتاج إلى مهنية وعلم وإدراك، وليس الأمر مجرد البحث عن نموذج عقد إيجار أو نموذج عقد شراكة أو عقد صيانة أو أي ما كان نوع العقد المراد كتابته، ثم التعديل في فقراته. وبوجودنا إلى جانب العميل سنحرص على عدم إبرامه أي عقد أو اتفاق قد يؤدي إلى المساس بكل أو بعض من حقوقه، وسنعمل بجد وبكل إتقان في صياغة وكتابة كافة أنواع العقود التجارية والمدنية وعقود المقاولات والصيانة وعقود العمل ومذكرات التفاهم والوكالات التجارية والاتفاقات (المحلية، والدولية) أو أي نوع آخر من أنواع العقود باللغتين العربية والانجليزية. كما أنه وبوجودنا بجانب العميل؛ سنمكنه من عقد تحالفاته وفق أعلى معايير متطلبات المنافسة وقوانينها المطبقة في المملكة العربية السعودية.

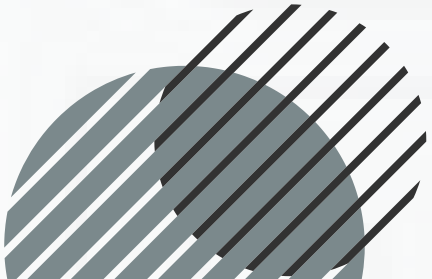
صياغة اللوائح والتشريعات



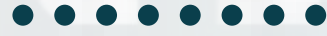
اشتملت رؤية المملكة 2030 على العديد من الأهداف التي من شأنها حث كل من القطاع والقطاع العام والقطاع شبه الحكومي على الاستثمار والاستفادة قدر الإمكان من الأدوات المتوافرة لدى كل قطاع بحسب طبيعته. وذلك بهدف تقليل الاعتماد على الدعم الحكومي القائم على إيرادات بيع النفط. ومثل هذا التوجه يستلزم من جميع الكيانات الرغبة في البقاء والمنافسة أن تستحدث التنظيمات واللوائح التي تمكنها من مواكبة هذه الرؤية والعبور بسلام من خلال التقلبات الاقتصادية المتوالية والسريعة التي تشهدها الساحة المحلية والإقليمية والدولية.

إننا في مكتب المحامي شادي بن عافت الحزيم نفخر بامتلاكنا كامل الأدوات التي تمكننا من صياغة وتفعيل اللوائح والتشريعات اللازمة للتعامل وفقاً لطبيعة كيانه ، سواء كان حكومياً او شبه حكومي أو أحد مكونات القطاع الخاص ووضعها حيز النفاذ بحسب الأدوات التي يملكها صاحب الصلاحية.

كما أننا ندرك أهمية حوكمة الشركات ومجالس إدارتها وما يستلزم ذلك من صياغة نظام أساس متين وقوي يضمن للجميع حقوقهم.



الاستشارات العمالية والتوطين



إن التطور المتسارع في قانون العمل، وتعدد صور العلاقات العمالية؛ بات أحد التحديات التي تواجه صاحب العمل والعامل في آنٍ واحد. ونحن في "المكتب" نفخر بقدرتنا التامة على تأطير العلاقات العمالية، بامتانة قانونية، تحافظ على مستوًى عالٍ من أداء إدارة الموارد البشرية. كما أننا نمارس وبكل مهنية مباشرة التحقيقات الإدارية، وتقديم المشورة القانونية تجاه الواقعة وفقاً لما نص عليه في نظام العمل ولائحته التنفيذية. ونسعد بتدعيم الثقافة القانونية لدى العميل ومنسوبيه. بالإضافة لتقديم استشارات التوطين وفق احتياج ونشاط العميل.

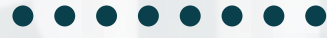
تحصيل الديون



يعمل المكتب في مجال تحصيل الديون وفقاً لمعايير وقواعد ونظم احترافية وتحت مظلة شرعية تتوافق مع تعاليم الإسلام. فلكم مكتب المحامي شادي الحزيم للمحاماة والاستشارات القانونية القدرة على تحقيق أكبر قدر من النجاح في استرداد الدين باستخدام العديد من الحلول التي قد تتغير تبعاً لحالة وطبيعة الدين والمدين. حيث أننا نمتلك المهارات اللازمة للتفاوض والإقناع ونعرف متى وكيف نقوم بالتصعيد التدريجي، كما نعلم كيف نتعامل مع الأعذار المتكررة والأكثر شيوعاً، ونلتزم بالمحافظة على السرية التامة لحسابات ومعلومات عملائنا. إن تحصيل الديون المتعثرة لا يحتاج فقط إلى الإلمام بجميع الجوانب القانونية والنظامية المتعلقة بتلك الديون وإنما يحتاج أيضاً إلى الإلمام بنواحي كثيرة أخرى متعددة، وكذا ضوابط الالتزام النظامية والشرعية والأخلاقية والمهنية مع وجود مهارات اتصال خاصة وقدرة عالية على التحليل والتخطيط. ومن ثم فإن مكتب المحامي شادي الحزيم للمحاماة والاستشارات القانونية يسعى دوماً للمحافظة على أعلى قدر من التميز في تلك المعايير للوصول إلى أرقى خدمة يمكن تقديمها لعملائنا سواء كانوا أفراداً أو شركات.



تأسيس الكيانات وحوكمتها



إن البدء في النشاط التجاري أو المدني يستلزم منك الاستعانة بمحامٍ يتمتع بالكفاءة اللازمة ليعبر بك بسلاسة ويسر خلال جميع الإجراءات القانونية المطلوبة ويسد جميع الثغرات فيما يتعلق بمعرفة الثقافة القانونية المحلية للمملكة العربية السعودية، حيث أن نقص أو ضحالة المعرفة بتلك الثقافة قد يؤدي إلى عدم تحقيق المشروع للغرض الذي سيتم إنشاؤه من أجله. يقوم مكتب المحامي شادي بن عافت الحزيم للمحاماة والاستشارات القانونية بمساعدة ودعم جميع الأشخاص أو الشركات الذين يرغبون بدء نشاطهم المدني أو الاستثماري في المملكة العربية السعودية، وذلك وفقاً لطبيعة أو نوع النشاط أو المشروع المستهدف، حيث يقوم المكتب بجميع إجراءات التأسيس، بما فيها تلك الخاضعة لنظام الاستثمار الأجنبي، ومن ذلك صياغة عقد التأسيس وإتمام إجراءات التسجيل لدى الجهات المختصة والحصول على جميع التراخيص والموافقات اللازمة، والعمل كمستشار قانوني للكيان المؤسس. كما إن المكتب يملك القدرة التامة على تأسيس الشركات المساهمة وفق نظام الشركات الجديد، وصياغة النظام الأساس لها وإمساك محاضر الجمعيات العمومية العادية والغير عادية، وكذلك شغل منصب سكرتير المجلس الإدارة والقيام بجميع المهام اللازمة لذلك بكل احترافية ومهنية. وذات الحال يطبق على الجمعيات المدنية.

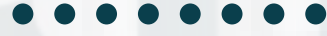
الامتياز التجاري



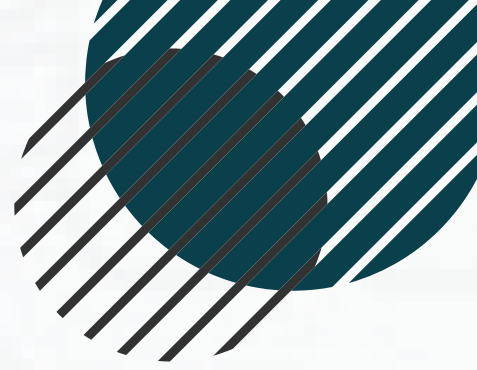
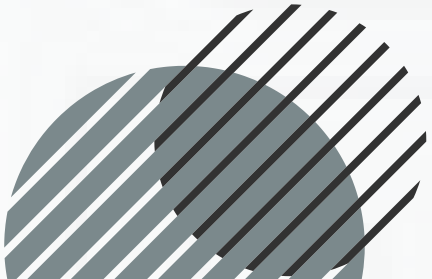
عرف نظام الامتياز التجاري (الفرنشايز) بأن الامتياز هو : قيام شخص يسمى مانح الامتياز بمنح الحق لشخص آخر يسمى صاحب الامتياز في ممارسة الأعمال -محل الامتياز- لحسابه الخاص ربطاً بالعلامة التجارية أو الاسم التجاري المملوك لمانح الامتياز أو المرخص له باستخدامه، بما في ذلك تقديم الخبرات التقنية والمعرفة الفنية لصاحب الامتياز، وتحديد طريقة تشغيله لأعمال الامتياز، وذلك نظير مقابل مالي أو غير مالي لا يدخل ضمنه المبالغ التي يدفعها صاحب الامتياز لمانح الامتياز مقابل السلع أو الخدمات. ولأهمية بيان وإيضاح وتفصيل حقوق والتزامات كل من الطرفين فإن مكتب المحامي شادي بن عافت الحزيم يملك القدرة على تقديم المشورة وصياغة بنود عقد الامتياز التجاري (الفرنشايز) وفق أعلى معايير الجودة بما لا يتعارض مع أحكام ومواد نظام الامتياز التجاري الصادر مؤخراً.



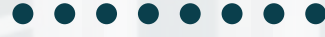
الترخيص والتصنيف



تشهد المملكة نمواً متزايداً في العديد من الأنشطة الصناعية والتجارية والاستثمارية. الأمر الذي قد يتطلب الحصول على ترخيص لممارسة نشاط ما. ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر التراخيص الصناعية، وتراخيص الاستثمار الأجنبي، والتراخيص البيئية، وتراخيص العقارية المتعلقة بالبيع على الخارطة، وغيرها من التراخيص التي تختلف في متطلباتها والجهات المانحة لها وفقاً للنشاط المستهدف. إننا في مكتب المحامي شادي الحزيم نمثل عملائنا أمام الجهات المعنية للحصول على التراخيص المطلوبة بشكل احترافي ومهني يختصر الجهد والمال على العميل وبشكل يضعه على اعتبار ممارسته لنشاطه دون عناء. كما إننا نملك القدرة على متابعة إجراءات رفع درجة تصنيف العميل وفقاً لنظام التصنيف ولأئحته التنفيذية بما يؤهله إلى الدخول في مشاريع مستقبلية أكبر حجماً وذات مردود مالي مجز.



التحكيم



تتطلب النزاعات في العديد من الأحيان إلى سرعة وقطعية في الفصل، ومع تزايد الوعي الحقوقي لدى أصحاب العلاقة، فقد بات اللجوء إلى التحكيم سمة بارزة في العديد من الاتفاقات والعقود. ومن هنا فإن مكتب المحامي شادي بن عافت الحزيم للمحاماة والاستشارات القانونية يدرك تماماً أهمية وحساسية إجراءات التحكيم. ويملك الحياضية اللازمة والدراية الكافية بنظام التحكيم ورسالته المبنية على قواعد العدل في نظر النزاع أياً كان نوعه. كما أن المكتب يلتزم بتمثيل عملائه أمام هيئات التحكيم أيضاً، وفقاً لما تمليه عليه حقوق من يمثلهم.

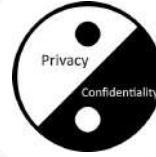


نحن نضمن



الولاء

عميلنا أولاً. مصالحنا منبثقة من مصالحه، ورضاه أحد ركائز نجاحنا



السرية الخصوصية

نتعامل مع بيانات العميل ومستنداته بمستوى عالٍ من السرية والخصوصية



عدم تضارب المصالح

نحترم في ممارساتنا المهنية مبدأ عدم تضارب المصالح مع أي مصلحة ناشئة أو محتملة لعميلنا

نسعد بتواصلكم

نقال : +966 55 212 4455

هاتف : +966 12 220 0009

فاكس : +966 12 606 6668

البريد الالكتروني: info@alhozaim.com

شكراً لكم

www.alhozaim.com